

تقرير مرفوع

إلى

صاحب الجلاله وأصحاب الفخامة

رؤساء دول المغرب العربي

حول نتائج أعمال اللجنة السياسية المغاربية

نتائج أعمال اللجنة السياسية المغاربية

تجابوا مع الاجتماع التارمي الذي جمع قادة دول المغرب العربي الخمس بالجزائر بتاريخ 25 شوال 1408 هـ الموافق 10 يونيو 1988 م والذي جدد العزم على المضي قدماً في بناء صرح المغرب العربي، عقدت اللجنة السياسية المغاربية اجتماعها الأول بالجزائر بتاريخ 27 و 28 ذو القعدة 1408 هـ الموافق لـ 13 و 14 يوليوز 1988 وذلك لدراسة الوسائل الكفيلة ببناء المغرب العربي الموحد، والعمل على إيجاد صيغة ملائمة للتعاون والتنسيق في كافة ميادين التنمية.

واعطلاقاً من الأسس الوحدوية المشتركة التي تجد دعامتها في التاريخ المشترك، والقومات الحضارية الواحدة.

وتعزيزاً لأواصر الأخوة الإسلامية والعربية والأفريقية وتمسكاً بميثاق الأمم المتحدة، وبمبادئ عدم الانحياز.

ووعياً بضرورة الوحدة، لتحقيق التنمية والأمن في ربوع المغرب العربي:

تحضرت أشغال اللجنة السياسية عن تصورات لتحقيق الوحدة المنشودة، تقوم على أساس صلبة وعقلانية.

وتحسيناً لهذا الهدف السبيل تم تشكيل خمس لجان فرعية تجتمع كل واحدة في عاصمة من عواصم البلدان الخمس.

اللجنة المالية والجماركية وقد اجتمعت بالرباط بتاريخ 14 - 15 سبتمبر 1988.

اللجنة الاقتصادية وقد اجتمعت بالجزائر بتاريخ 17 - 18 سبتمبر 1988.

اللجنة التنظيمية وقد اجتمعت بطرابلس بتاريخ 17 - 18 - 19 سبتمبر 1988.

لجنة الثقافة والتربية والاعلام وقد اجتمعت بنواكشوط بتاريخ 21 - 22 سبتمبر 1988.

اللجنة الاجتماعية والبشرية والأمنية وقد اجتمعت بتونس بتاريخ 23 - 24 سبتمبر 1988.

وقد عهد إلى هذه اللجان بحث السبل، واستقصاء الوسائل الكفيلة بتحقيق الوحدة. وقدمت هذه اللجان نتائج أعمالها في خمسة محاضرات.

وعقدت اللجنة السياسية المغربية دورتها الثانية بالرباط يومي 15 و 16 ربيع الأول 1409 هـ الموافق لـ 27 و 28 أكتوبر 1988 م. وابتدأت عملها باستعراض نتائج أربع جان من اللجان الفرعية الخمس وهي:

- اللجنة الاقتصادية.
- اللجنة المالية والجماركية.
- لجنة الشؤون الاجتماعية والبشرية والأمنية.
- لجنة الثقافة والتربية والاعلام.

وصادقت بالإجماع على ما ورد في محاضر هذه اللجان التي تضمنت:

أولاً : اللجنة الاقتصادية :

1) - طرحت اللجنة المبادئ والأهداف التالية :

- أكدت اللجنة إيماناً عميقاً بأن تحقيق التنمية المتساوية في منطقة المغرب العربي، والسعى لأندماجها يخدم الأمن القومي والتحرر، ويدعم المسار المشترك نحو الوحدة العربية الشاملة.
- اعترفت بأن العمل الاقتصادي يمثل عنصراً رئيسياً في العمل المغاربي المشترك، ويمهّد الطريق إلى تحقيق التكامل الاقتصادي والأمن الغذائي والنهضة العلمية والتكنولوجية.
- أوصت بالالتزام بوضع العمل الاقتصادي المغاربي في معزل عن الهزات والخلافات السياسية، لبلوغ الحد الأقصى من العلاقات الاقتصادية.
- عبرت عن اعتقادها بأن البناء الاقتصادي المغاربي يجب أن يفضي إلى تحقيق مجال اقتصادي مندمج ومتكملاً ومتناهباً، وأنه يجب الوصول إلى هذا الهدف بمراحل تضبط بدقة في كل المجالات.

2) - فيما يخص وسائل تحقيق الأهداف، أوصت اللجنة بما يلي:

المبادرات التجارية :

- اعطاء دفعة جديدة للمبادرات التجارية المغاربية عن طريق تكوين شبكة قارة للمعلومات وتعزيز الانتفاقات التفصيلية الثانية وتطورها والرفع التدريجي للحواجز الإدارية وغيرها.

الاتساح والخدمات :

- وضع تصور متكملاً للتخطيطات الوطنية والقطاعية وصولاً إلى التكامل الاقتصادي المفضي إلى الاندماج.

ال فلاحة والأمن الغذائي :

- اعداد برامج عمل في ميادين البحث والانتاج الفلاحيين، ومكافحة الآفات والاستغلال الامثل للموارد المائية.

الصناعات :

- التركيز في المرحلة الأولى على التنسيق من أجل تحقيق الانتاجية القصوى.

النقل البري :

- إحداث الاطار الملائم للتكامل في ميدان السكة الحديدية، وتحديث اتفاقيات التعاون وإنشاء خطوط أخرى.
- إقامة مؤسسات متخصصة دولية مشتركة للنقل.

المواصلات السلكية واللاسلكية :

- التنسيق بين المؤسسات المغاربية ووضع الاطار الملائم للتكامل في ميدان البريد والمواصلات.
- التكامل التدريجي - الربط بين الشبكات - تسوية التسعيرة - توحيد المقاييس.

الأشغال العمومية الكبرى :

- التنسيق والتخطيط المشترك لتطوير البنية الأساسية المغاربية.
- دمج جهود وإمكانات مكاتب الخبرة والمقاولات.

أساليب وأجهزة التكامل :

- وضع إطار يتوافق مع تنسيق السياسات الاقتصادية تحقيقاً للاندماج، بدءاً بتوحيد فترات التخطيط.
- وضع الاطار التشريعي والقانوني لعمل الشركات والمشاريع المغاربية المشتركة.

ثانياً : اللجنة المالية :

تناولت هذه اللجنة بالدراسة تنسيق السياسات المالية والنقدية والجمالية ووسائل تمويل ميزانية المغرب العربي، وأوصت بما يلي:

تنسيق السياسات المالية :

يتناول هذا الباب المجال الضريبي والمحاسبي وتمويل الاستثمارات والمبادلات، والتأمين.

وقد أوصت اللجنة على الخصوص بالتعجيل بإبراماتفاقية جماعية بعدم الازدواج الضريبي وتنسيق الأنظمة الجبائية والمحاسبية، وتوحيد وتقرير أنظمة وقواعد تمويل المشاريع الانتاجية المشتركة، واحداث صندوق ائتماني لهذا الغرض، وتمويل المنشآت وانشاء مؤسسة مشتركة لاغاثة التأمين واحداث أنظمة موحدة لضمان الصادرات.

تنسيق السياسات النقدية :

في المرحلة الأولى :

تعميم اتفاقية الدفع الثنائي بين البنك المركزي مع استعمال العملات الوطنية وتنسيق أنظمة الرقابة على الصرف.

في المرحلة الثانية :

إنشاء غرفة مقاومة مغاربية ووحدات وحدة حسابية.

في المرحلة الثالثة :

- إنشاء جهاز لتمويل الأرصدة.
- الاعداد لانشاء عملة مغاربية موحدة.

تنسيق السياسات الجمركية :

على المدى القصير :

- تعميم أحكام الاتفاقيات الجمركية الثنائية ما أمكن.
- إلغاء البضائع ذات المنشأ المغربي من الرسوم الجمركية مع اقرار مبدأ التحرير التدريجي.
- ضبط تصنيف جمركية موحدة.

على المدى المتوسط والبعيد :

- ضبط برنامج زمني لتحرير بقية البضائع.
- توحيد التعرفة الجمركية تجاه الخارج.
- تنسيق التشريعات والأنظمة الجمركية.
- وضع الأطار الجمركي الموحد الملائم.

ميزانية المغرب العربي :

وضع وسائل تمويل الميزانية المغاربية.

ثالثا : لجنة الشؤون الاجتماعية والانسانية والأمنية :

أقرت هذه اللجنة توصيات تتعلق بحرية التنقل والإقامة والعمل وتسلیک وتنسيق الخطط الأمنية وبطاقة التعريف الموحدة وحماية الجالية المغاربية بأوروبا ومكافحة الكوارث.

وقد أقرت بهذا الصدد مبدأ إلغاء التأشيرة، وبدأ حرية التنقل وأوصت بإبرام اتفاقية اطارية للاقامة على المدى المتوسط أو البعيد مع توحيد التشريعات.

كما أقرت مبدأ ضمان حرية ممارسة مختلف الأعمال والمهن مواطني كل بلد في البلد الآخر على قدم المساواة باستثناء ممارسة السلطة، وأفضليه الاستخدام لمموازن المغرب، وعلى المدى المتوسط أو البعيد توحيد التشريعات في مجال العمل والضرائب الأجنبية عسى

فيها يتعلق بملك العقارات والأنقولات، أوصت بضمان هذا الحق مع المساواة في المعاملة وحرية تحويل الأموال الناتجة، مع توحيد التشريعات خاصة بذلك على المدى المتوسط أو البعيد.

وأتخذت اللجنة كذلك عدة توصيات في المجالين الاجتماعي والصحي، كالتعاون في مجال الطب الوقائي، واعطاء الأولوية للمنتجات الصيدلانية المغربية، وتوحيد عملية الاستيراد، وعلى المدى المتوسط والبعيد أوصت بوضع ميثاق للعمل الاجتماعي المشترك وإبرام اتفاقية اطارية والعمل على اقامة صناعات دولية مشتركة، وتنسيق وتوحيد الأنظمة والتشريعات في كل هذه المجالات على وجه العموم.

فيها يتعلق بتنسيق خطط الأمن الداخلي والخارجي، أوصت اللجنة بدعم التعاون والتنسيق والتكميل واحادات مختبرات جنائية قضائية ودراسة إقامة مركز معلومات أمن موحد، وعقد اجتماعات دورية لوزراء الداخلية والأمن لتعزيز ذلك كلّه.

فيها يختص الجالية المغربية بأوروبا، أوصت اللجنة بوضع برامج عملية متكاملة مع التركيز على تأكيد الحرية الإسلامية للجالية وإبرام اتفاق ثقافي وحضاري بين المجموعتين المغربية والأوروبية، والتعاون في كل ما يهم هذه الجالية.

وأقرت اللجنة مبدأ تحقيق التكافل والتكميل في مواجهة النكبات والكوارث ودعت لهذا الغرض إلى توحيد قوانين الحماية المدنية ووضع خطط مشتركة لمقاومة الكوارث والتصحر، وأكملت اللجنة في الأخير على ضرورة عقد اجتماعات دورية لوزراء المعنيين.

رابعاً : لجنة التربية والاعلام والثقافة :

أتخذت هذه اللجنة توصيات عديدة في المجالات الثلاثة.

في مجال التربية والتعليم العالي والبحث العلمي :

بالإضافة إلى التعاون والتنسيق،

أهم التوصيات :

- العمل على توحيد مناهج التعليم الأساسي في نطاق رؤية تربية شاملة لمدرسة مغاربية موحدة، ووضع الخطط الهدافلة إلى توحيد المنظومة التربوية.
- وضع خطة مشتركة لتعليم اللغة العربية والثقافة الإسلامية لأبناء الجالية في المهاجر.
- توسيع مجال تبادل الطلبة.
- تأسيس مجلس وزراء التربية، والمكتب المغاربي للتربية.
- تطوير جهود البحث اللغوي الرامي إلى تطوير تدريس اللغة العربية.

- وضع خطة متناسبة في مجال تدريس اللغات الأجنبية.
- إنشاء هيئة مغاربية للبحث العلمي.
- إنشاء مركز لأبحاث الدراسات التاريخية.
- إنشاء جامعة مغاربية.

في مجال الشؤون الثقافية :

- التوصية بإنشاء مجلس مغاربي أعلى للثقافة من وزارة الثقافة.
- إنشاء هيئة عليا مغاربية للأثار والتراث.
- العمل على إنشاء مركز مغاربي لصيانة وتوظيف التراث المعماري.
- إنشاء دار مغاربية للنشر والتوزيع.
- فتح مراكز ثقافية مغاربية مشتركة في الخارج.
- إنشاء صناعات مغاربية مشتركة في بعض فروع الثقافة والفنون.

في مجال الشبيبة والرياضة :

- إنشاء صندوق مغاربي لتمويل وتنمية الأنشطة الشبابية والرياضية.
- إنشاء اتحاد مغاربي لبيوت الشباب.
- إحداث كنوز وبطولات مغاربية في مختلف الرياضات.

في ميدان الاعلام والاتصال :

- إنشاء مجلس مغاربي للإعلام من الوزراء المعنيين.
- احياء تجربة «المغرب فيزيون».
- العمل على تحقيق انتاج تلفزي واذاعي وسيئاني مشترك للبرامج والتمثيليات الخ ...
- دراسة جلوي انشاء شركة للانتاج السمعي البصري المشترك.
- إنشاء مؤسسات اعلامية مغاربية مركبة في مختلف الميادين.
- إنشاء اتحاد للاعلاميين المغاربة.

خامسا

لجنة التنظيم والهيكل :

وتساءلت اللجنة السياسية المغاربية ما توصلت إليه اللجنة الفرعية الخامسة المكلفة بالتنظيم والهيكلة من توصيات ، وصادقت على:

- 1) - إنشاء مجلس قادة رؤساء الدول الأعضاء.
 - 2) - إنشاء مجلس شورى يتكون من مائة عضو، لكل دولة عشرون عضوا حدد اختصاصه فيما يلي:
- أ) - مناقشة المسائل السياسية العامة التي تهم المجموعة وتقديم توصيات بشأنها الى الرئاسة.

- ب) - مناقشة مشروع الميزانية وتقديم توصيات بشأنها.
- ج) - بحث المسائل التي يرى مجلس الرؤساء عرضها عليه.
- د) - ولمجلس الشورى طلب أية بيانات أو معلومات أو احاطة من (الأمانة العامة) حول سير المجموعة ومناقشتها وإصدار توصيات بشأنها.
- هـ) - العمل على التنسيق بين التشريعات في دول المجموعة قصد توحيدها.
- و) - كما أضيف الى مجلس الشورى مراجعة الحساب الختامي وتقديم توصيات بشأنه لمجلس الرؤساء.

٣) - إنشاء هيئة قضائية حددت اختصاصاتها في نقاط ثلاث :
استشاري.

تحكيمي فيها يطرأ بين الأقطار من نزاع إذا أحالته الرئاسة أو اتفق الأطراف على إحالته.
قضائي وهو الخاص بالمنازعات بين الأطراف في شأن تفسير أو تنفيذ الاتفاق، أو
ملاحقه، أو الاتفاقيات المكملة له أو قرارات الرئاسة.

ويقيت نقطتان بشأن هيكلة التنظيم لم تتطابق بشأنها الأفكار تطابقاً كاملاً .

الأولى : تتعلق بتسمية التنظيم، هل يسمى «اتحاداً» أم يسمى «مجموعة».

الثانية : حول بعض أجهزة التنظيم، حيث يذهب رأي إلى إحداث :

ا) - أمانة عامة مرتبطة بمجلس القادة .

ب) - لجنة تنفيذية عليا .

ج) - مجالس وزارية قطاعية تجتمع حسب الاختصاصات .

في حين يذهب الرأي الآخر إلى إحداث :

ا) - مجلس وزراء الخارجية .

ب) - الاحتفاظ باللجنة المغاربية الحالية باعتبارها المسؤولة عن الإشراف والتنفيذ والمتابعة ، وهي التي ستتشكل بجانب قطاعية متخصصة وأمانة إدارية تابعة لها .

وتم الاتفاق على عرض وجهات النظر هذه على أنظار القمة المغاربية للبت فيها .